وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي طاهر/سعيدة

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس(ل.م.د)

تخصص: لسانيات عامة، الموسومة بـ :

الأمازيغية بين النصوص الإجرائية و النصوص القانونية

من إعداد الطالبتين :

مازوزي عبير

عربي اسيا

تحت إشراف :

الدكتور: **زحاف جيلالي**

السنة الجامعية : 2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

تنقضي الثواني، والساعات، والشهور، ويفرقها الدهر في لجّته ... كما اللحظات والأزمنة تبيد... وكل شيئ إلى الزوال صائر، فلا يبقى غير صدى الأفكار، وغير أنين الكلمات... هاهنا على أديم هذا البياض نخط كلمات دافئة ، نهديها إلى :

** أمهاتنا الحبيبات والحنونات، ذواتا القلب الكبير ، و الحضن الدافئ .

** والدينا الغاليين، سندانا في هذه الدنيا، وملهمانا .

** إلى صاحب الروح الجميلة، والوجدان النبيل، زوجي : هشام.

** إلى أحبائي ومهجة فؤادي أخواتي: حفيظة، دعاء، ياسمين وملك.

** إلى زوجي وملهمي " بلحول" وقرة عيني " جواد".

** إلى زميلاتنا في مشوارنا الدراسي .

شكر و عرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم " اللغة العربية وآدابها" ونخص بالذكر الدكتور: "زحاف الجيلالي"، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيّمة، أمده الله بالصحة والعافية ، وإلى الأساتذة الكرام :الدكتور "عبيد نصر الدين" ،والأستاذ "عجال"، و" حمداد" و الأستاذة الفاضلة " بن ضياف".

**مزوزي عبير

**عربي آسيا

المقدمة

تشكل الأمازيغية بشكل عام ركن أساسي من أركان الحضارة الإنسانية، التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا منذ القدم، وتعد واقع وحقيقة تاريخية ثابتة لا غبار عليها، ففي هذه المنطقة مرت قضية الأمازيغية بعدة محطات منذ سنوات الستينات ومازالت، فعلى المستوى الوطني لا شك أن مواكبة منظمات المجتمع المدني بديناميتها وبعض الأحزاب السياسية، ساهمت بشكل مباشر في لم الهوية المغربية بدسترة الأمازيغية، وإخراج قانون تنظيمي يهتم بتفعيلها في مناحي الحياة العامة. أما على الصعيد الدولي، فقد انخرطت كل من الجزائر و المغرب في الركب الدولي بتوقيعهما على اتفاقيات دولية مرتبطة باحترام التعدد الثقافي واللغوي، والمعلوم أن الدستور المغربي وكذا الجزائري يعتبران المواثيق الدولية التي صادق عليها، تسمو على التشريعات الوطنية، والدولة ملزمة على ملائمة التشريعات معها.

كما أن نفس الدستور يتأسس على قيم ومبادئ ثابتة، تنص صراحة على منع التمييز على أساس المعتقد، أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي. فالسياق الوطني والدولي، والأحداث المرتبطة بهما، كان لها الدور في وصول الأمازيغية إلى هذه المرحلة، والاعتراف بها بشكل صريح في دساتير هذين البلدين، التي نصت في فصولها على أن الأمازيغية لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيد مشترك للجميع بدون استثناء، كما حث هذا الأخير على إخراج قانون تنظيمي إلى حيز الوجود يهدف إلى تحديد مراحل تفعيل اللغة وكيفيات إدماجها في مناحي الحياة العامة.

وبناءا على ما تم ذكره، كيف استطاعت الأمازيغية إثبات وجودها بين النصوص الإجرائية والنصوص القانونية على الصعيد الجزائري والمغربي ؟ وإلى أي حد استطاعت الممارسات الاستعمارية الفرنسية طمس هوية اللغة الأمازيغة ؟ ولمقاربة الإجابة على هذه الإشكالية، اتبعنا

المنهج التاريخي الاستقرائي لشرح وعرض كل ما يتعلق بالأمازيغية،وذلك في سياق النصوص القانونية، والإجرائية.

وكان اختيارنا لهذا الموضوع، يعود دافعه إلى الفضول في معرفة أصول الثقافة واللغة الأمازيغية.وعليه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى: مقدمة، ومدخل، وفصلين، تحت كل فصل مبحثين، توجا بخاتمة استنتاجية. بادئ ذي بدء كان المدخل، وفيه تطرقنا إلى ماهية الأمازيغية، ثم حروفها. بعدها يأتي الفصل الأول بعنوان أصول اللغة الأمازيغية، تطرقنا في مبحثه الأول إلى تاريخ اللغة الأمازيغية ، والهوية الأمازيغية بين الأصالة والطمس الاستعماري. وتطرقنا في المبحث الثاني إلى النصوص التنظيمية في مجال النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية. أما الفصل الثاني الذي كان بعنوان دسترة اللغة الأمازيغية في المغرب والجزائر، فيندرج تحت مبحثه الأول، الوثائق الدستورية المنصوص عليها – نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية- و القوانين ذات الصلة بتدريسها، وأخيرا خاتمة.

ونحن نخوض هذه التجربة البحثية، لم يخلو بحثنا من بعض الصعوبات، نظرا لتشعب الموضوع وكثرة المراجع والمصادر فيه، الأمر الذي جعلنا نقف على إخراجه دون الشكل الذي تمنيناه، ولكننا حاولنا قد المستطاع أن نوفي الموضوع حقه من البحث والدراسة.

وفي الأخير، لا يفوتنا إلاّ أنّ نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف على هذا العمل الدكتور "زحاف الجيلالي" الذي تابع عملنا، ووجهنا بإخلاص سائلين له الله بدوام الصحة والعافية.

وختاما نسأل الله التوفيق، وسداد الرأي، فهو ولي ذلك والقادر عليه، والله يهدي السبيل.

المدخل

1- ماهية الأمازيغية.

2- حروف اللغة الأمازيغية.

تتطور عقلية الشعوب تطورا بطيئا جدا، لا تغيّر منها الانقلابات والصدمات إلا ما هو على السطح ومن المعلوم أن اللغات هي التي تصوغ العقليات مادامت تعمل في حقلها الأصلي لم تنقل عنه، وكل من يعترف بصحة هذه الأطروحة التاريخية الاجتماعية، يدرك أن اللغة الأمازيغية من أهم العوامل الحضارية والثقافية التي كيفت الروح المغربية والبيئة الطبيعية التي نشأت فيها، وقولبت الفكر المغربي في كثير من جوانبه طوال آلاف السنين، وبالتالي شكلت البنية التحتية للشخصية المغربية الإسلامية، أو لما يسمى بالإنسية المغربية، على غرار الإنسية الأوربية. ومما يمكن لدارس اللغة الأمازيغية في العمق أن يستنتجه، هو أنها تستمد عبقريتها من تفاعلها مع طينة افريقية شمالية، وتجاوبها معها حتى أن جوانب معينة من البحث العلمي المتخصص تستوجب على الباحث إلماما بالأمازيغية كما تستجوبه على المؤرخ والسوسيولوجي، و الجغرافي، والنباتي، و الجيولوجي، و اللغوي المقارن.[1]

واللغة البربرية " لغة قائمة بذاتها" ليست لهجة متفرعة عن لغة أخرى ولها هي لهجاتها المتفرعة عنها المنتشرة في المغرب والجزائر وليبيا وجنوبي تونس وموريتانيا ومالي والنيجر وهي لهجات تلتقي في أصل واحد بصورة واضحة لا في معطياتها النظرية فحسب ولكن حتى في معطياتها المتصلة بالممارسة والاستعمال.[2]

تمثّل المجموعة القبائلية (Groupe Kabyle) في الجزائر ومجموعتا آيت زيان والشلوح (barbar et chleul) وفي المغرب بضعه ملايين من الأفراد، ولكن في أقاليم محدودة على عكس

[1] محمد العربي عقون: الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية،التنوفي للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، الرباط، (د س)،ص 9.

[2] محمد شفيق: ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الامازيغية، جمعية البحث والتبادل الثقافي،المغرب، (د ط)، 1989، ص 61.

الواحات الصحراوية التي تمثل أقاليم شاسعة، ولكن عدد الناطقين باللهجات الأمازيغية غير ذي دلالة كبيرة، فالإقليم الصحراوي الذي تغطيه اللهجات التارقية في الجزائر وليبيا ومالي والنيجر- كما ذكرنا سابقا- إقليم واسع ولكن الرحّل الذين يجوبونه والمزارعون القلائل من ذوي نفس اللغة لا يكادون يتجاوزون بضعة مئات الآلاف وهو مساوون تقريبا لسكا الميزاب الذين يتمركزون في الصحراء الشمالية في إقليم اقل ألف مرة من إقليم التارقي، أما الكتلة القبائلية فهي آهلة 10 مرات أكثر من المنطقة الأوراسية الأوسع منها، حيث يتكلم السكان هناك لهجات أمازيغية متعددة، وهذه استنتاجات عميقة خرج بها الباحثون في الألسنية امتدت على عقود وأخذت منهم جهدا ووقتا كبيرين.[1]

1- ماهية الأمازيغية:

أمازيغن في اللغة البربرية جمع مفرده التاريخ أمازيغ، وهو الاسم الذي يسمي به البربر أنفسهم ومؤنث أمازيغ هو تمازيغت، يطلق على المرأة وعلى اللغة. عند قبائل الطوارق المنتشرة في قلب الصحراء الكبرى، يسكّن حرف الزاي في أمازيغ ويقلب إما هاء وإما شينا أو جيما، بحيث تنطق اللفظة " أماهغ" عند الطوارق الجزائريين و" أماشغ" عند الطوارق الماليين، و" أماجغ" عند الطوارق النيجريين.[2]

كلمة أمازيغ من حيث صيغتها اللغوية، اسم فاعل، وهي صيغة نادرة لم يوضع على وزنها إلا عدد قليل من أسماء الفاعل. وهي مشتقة حسب ما توفر من القرائن من الفعل " يوزغ"- المنطوق " يوهغ" عند الطوارق- الذي معناه غزا أو أغار. ويرى بعض اللغويين أن "أمازيغ" مشتق من فعل آخر اعتبروه مماتا في اللهجات كلها، قد يكون هو الفعل " إزيغ"، أو الفعل "يوزاغ"، وهو افتراض أنبنى على الخلط بين ثلاثة أفعال أخرى هي: " ياغ" بمعنى أصاب أو اعترى، و"ياغ" او"يوغ"بمعنى أخذ

[1] محمد شفيق: ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغية، ص 61.
[2] العربي عقون: الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية، ص 9.

أو نال أو أسقط أو أشعل أو أضاء، و "يووغ" بمعنى أنتج أو على أي حال أمازيغ اسم مشرب بمعنى النبل والشهامة والإباء سواء في المغرب أو عند الطوارق.[1]

اللغة الامازيغية أو(توتلايت تامازيغت) لغة سائدة في شمال إفريقيا: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومالي والنيجر، وبعض مناطق صحراء سيناء بمصر. تعتبر من اللغات القديمة المنتمية للعائلة الأفروآسيوية، يتحدث بها الأمازيغ- وهم سكان إفريقيا الأصليون- ومن أشهر ملوك الأمازيغ القدامى نذكر: يوغرطة، وشوشناق، وماسينيسا، وتاكفاريناس، ويوسف بن تاشفين.

ويرتبط البحث في اللغة بأهل الأمازيغ، لكن الغوص في أصول الإنسان الأمازيغي هي مسألة سلالية وإثنوغرافية مركبة ومعقدة جدا لتداخل عوامل عديدة في تحديد جذورهم التاريخية والاجتماعية، بيد أن أغلب الدراسات لا تنكر انتمائهم للأصل المحلي الإفريقي، وبالضبط شمال إفريقيا باعتبارهم بنية اجتماعية قديمة أساسها بلاد متوسطية تجمعها وحدة عرقية أثبتتها اللهجات البربرية، وهي لهجات مجزأة يستعملها الأمازيغ، حيث حافظ هؤلاء على مر التاريخ على لغتهم الأصل، وظلت الأمازيغية لغة التداول والتواصل رغم إكراهات المستعمرين الذين مروا على شمال إفريقيا والمغرب الكبير.[2]

بيد أن كتابة الأمازيغية لم تكن بذات القدر من الرواج، حيث بقي خط " تيفيناغ" محدود الإستعمال مقارنة بقوة التواصل الشفوي، لكن كتابته لم تنقطع، وهذا ما تؤكده الرقعة الجغرافية الشاسعة التي تشهد على وجوده من تخوم الحدود الجزائرية الليبية، إلى أقصى الصحراء، وامتدادا إلى المغرب

[1] محمد شفيق: ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الامازيغية، ص 10-11.
[2] المرجع نفسه، ص 13.

الأقصى. ولا يزال الأمازيغ المعروفين بالطوارق يستعملونه ليومنا هذا، فيما تعتبره الجزائر كتراث ثقافي وحضاري بصفة رسمية في المغرب سنة 2003.[1]

وتتنوع اللغة الأمازيغية الى لهجات عدة منها:[2]

- مصر: اللهجة السيوية.
- المغرب: اللهجة الأمازيغية الريفية، واللهجة الأمازيغية السوسية، واللهجة الأمازيغية الأطلسية.
- الجزائر: اللهجة الأمازيغية القبائلية واللهجة الأمازيغية الشاوية، ولهجة الطوارق.
- ليبيا: لهجة أمازيغ الواحات، ولهجة الطوارق، واللهجة النفوسية.
- تونس: لهجة أمازيغ الواحات، ولهجة الطوارق.

لكن ليس من الادعاء أن كل من اطلع على هذا الموضوع سيتمكن من تعلم اللغة الأمازيغية وسيتقنها بشكل جيد، ويتحدث بها بين ليلة وضحاها – وهو الحال مع جميع اللغات- لكن هذا لا يعني أن هذا البحث من دون جدوى، بل بالعكس لقد تم الاستعانة فيه بعدد من الأدوات والوسائل والعوامل المساعدة لتكون الأرضية والبداية، والتي نسعى من خلالها أن تجعل من تعلم اللغة الأمازيغية مهمة غير مستحيلة، خصوصا إذا ما اقترنت هذه الأدوات والمعينات بشيء من العزيمة والإصرار.[3]

2- حروف اللغة الأمازيغية:

يطرح تنوع اللغة الأمازيغية صعوبة في تدريسها، صعوبة تبقي سبل تجاوزها متباينة من دولة إلى أخرى، حيث تختار كل واحدة من هذه الدول ما تراه مناسبا لخصوصياتها وذا فائدة أكبر لها. وهكذا

[1] العربي عقون: الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية، ص 9.
[2] مسلك الدراسات الامازيغية (مراجع تعلم اللغة الامازيغية- تعلم جديد) .http//www.new-educ.com
[3] الموقع نفسه.

مثلا يتم تدريس اللغة الأمازيغية في بعض الدول مثل مالي، والنيجر، والجزائر باستعمال الحرف اللاتيني، بينما تدرس في المغرب باستعمال حرف تيفناغ (ومعناه اكتشافنا)الذي يرجع تاريخه إلى حوالي 3000 سنة قبل الميلاد.

تتكون اللغة الأمازيغية من ثلاث وثلاثون حرفا، (حروف العلة وعددها ثلاثة، والحروف نصف الصامتة وعددها اثنان، والحروف الصامتة وهي بقية الحروف الاخرى).[1] وهذه صورة مبينة لهذه الحروف ومقابلها الصوتي بالحرف العربي:

ⵔ	ⵀ	ⵅ	ⵃ	ⵗ	ⵄ	ⵏ	ⵠ	ⵜ	ⵙ	ⴰ
ح	هـ	ك	ف		ض	د	G	G	ب	ا
Q	O	ⵗ	ⵉ	ⵛ	ⵇ	ⵉ	ⵣ	ⵣ	ⵅ	ⵀ
ر	ر	و	ن	م	ل	ج	ي	ق	خ	ع
ⵍ	ⵣ	ⵣ	ⵥ	ⵡ	ⵒ	ⵜ	ⵚ	ⵙ	ⵙ	ⵖ
ز	ز	ز	ي	و	ط	ت	ش	ص	س	غ

[1] مسلك الدراسات الامازيغية (مراجع تعلم اللغة الامازيغية- تعلم جديد) http//www.new-educ.com

- الحرف ⵖ ليس له مقابل في اللغة العربية، وهو ينطق مثل حرف G في كلمة GOLD الانجليزية.
- الحرف ⵯ **يكون بمثابة علامة وقف أو سكون بين ثلاثة أحرف ساكنة، مثل كلمة** ⵓⵔⵜ ومعناها : هي طلبت.
- الرمز ⵓ يعني أن الحرف مفخم.
- الحرف Q هو تفخيم للحرف O.
- الحرف ⵢ مثل الياء المجرورة يـ في اللغة العربية أو الحرف Y في اللغة الانجليزية.
- الحرف ⵟ هو تفخيم للحرف ⵜ.

وهذه بعض الامثلة لكلمات وجمل مرفوعة بكيفية النطق ومعناها.[1]

اللغة الامازيغية	شرح العبارة	كيفية نطقها
ⴰⵏⴼⴰ	أهلا	أزول
ⵜⵉⵍⴰ	الحياة	تودرت
ⵜⵍⵎⵉⵜ	تلميذ	اتلماذ
ⵜⴰⵏⵎⵉⵔⵜ	شكرا	تانميرت
ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ	الشمس	تفوكت

[1] مسلك الدراسات الامازيغية (مراجع تعلم اللغة الامازيغية- تعلم جديد) http//www.new-educ.com

الفصل الأول

أصول اللغة الأمازيغية

- **المبحث الأول:** تاريخ اللغة الأمازيغية في الجزائر والمغرب

- الهوية الأمازيغية بين الأصالة والطمس الاستعماري.

- **المبحث الثاني:** النصوص التنظيمية في مجال النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية.

- تفعيل الطابع الرسمي:المستويات والمبادئ.

المبحث الأول: تاريخ اللغة الأمازيغية في الجزائر والمغرب.

يبدو من جميع مراحل تاريخ الأمازيغ إذا استثنينا فترة الملوك النوميديين قديما والعهد الموحدي خلال العصر الوسيط، أن تعرض البلاد للسيطرة الأجنبية وزوال النخبة أدى إلى ضعف الوعي بأهمية الوحدة الإثنية واللغوية، إلى حد أن هذه الوحدة لا نكاد نجدها إلا في الصيغة السلبية، فالأمازيغي هو كل من ليس ذا أصول أجنبية، أي الذي ليس بونيا، ولا لاتينيا، ولا ونداليا، ولا بيزانطيا، ولا عربيا، ولا تركيا، ولا أوروبيا. وإذا تجاوزنا هذا التدرّج الثقافي فإنّ بعضه غير ذي دلالة، والبعض الآخر ذو قوة ووزن معتبرين. وسنجد بأن الجيتولي والنوميدي ينحدر منهما أحفاد بأسماء أخرى، وبعقائد أخرى ولكن يمارسون نفس نمط الحياة، ويحتفظون في استغلال الأرض الشحيحة بنفس الطرائق في استمرارية عجيبة[1].

هذه الاستمرارية، يرى البعض أنها تعود إلى أن المزارعين والرحل الأمازيغ لم يعرفوا الدورة الصناعية التي مسحت التقاليد والعادات، إلا في نطاق ضيق من بلادهم وحياتهم، ومنذ بضع عشرات من السنين توسعت هذه الدورة لتمتد إلى الأرياف والصحاري النائية وبنفس الطريقة أمحت الخصوصيات واختفت التقاليد الأقدم قدم التاريخ ذاته[2]. ويمكن اعتبار تاريخ إفريقيا الشمالية والصحراء، تاريخ فتوحات واحتلالات أجنبية تحمّلها الأمازيغ بصبر كبير، ولذلك انحصر دورهم في في المقاومة، وكان الإبقاء على استمرار اللغة والعرف والأشكال القديمة للتنظيم الاجتماعي أهم نجاح

[1] مجلة البدر العدد6 سنة 2018، ص 633.
[2] الجريدة الرسمية ، عدد14، مؤرخة في 7 مارس 2016.

لتلك المقاومة، وما تجدر الإشارة إليه هو انه لا ينبغي تبسيط التاريخ، خاصة في حال المبالغة في إسقاط الحاضر على الماضي[1].

في الواقع يمكن أن نعكس مقدمتي القياس ومسائل التاريخ، كيف أن شعبا يمتاز بالمرونة، طيعا للثقافات الأجنبية إلى درجة أن بعضه أصبح تدريجيا بونيا، رومانيا، إغريقيا فعربيا، يمكنه أن يحتفظ بتقاليده ولغته وفنونه؛ أي في كلمة واحدة يبقى هو هو؛ أي إغريقيا.

أن يحصر الأمازيغ في دور تاريخي سلبي، وألا يرى فيهم سوى مشاة وخيرة فرسان في خدمة المحتل، وحتى إذا اعترف لفرقهم بأنها الفاتح الحقيقي لإسبانيا في القرن الثامن، ولمصر في القرن العاشر، فان ذلك – عند البعض- لا يعدو أن يكون زيغا أو حالة استثنائية، وهو البعض الذي لا يتورع عن إصدار أحكام قاسية في حق البربر أقلّها وصمهم بالعدمية[2].

لا تشكل القرون الطويلة من التاريخ عصورا أمازيغية مجهولة فقط، فقد كان هناك دون ريب رجال ونساء متميزون طبعوا عصرهم بأعمال بارزة، ولكن التاريخ الذي كتبه الأجانب لا يحتفظ دائما بالذكرى التي هم أجدر بها، وهذا هو الغرض الذي أنشأت من أجله دائرة المعارف البربرية (Encyclopédie berbére)، التي تنوي الكشف عن ذلك الزمن وإلقاء الضوء على تلك الشخصيات الأمازيغية المتميزة. وذهبت المصادر الكلاسيكية واللاتينية واليونانية إلى أن اسم أمازيغ قديم جدا، وكان معروفا حتى في العهد الفينيقي. وتشير كلمة أمازيغ إلى الاسم الذي يسمي به البربر أنفسهم، وهو المصطلح الرسمي الذي أقره المؤسس الدستوري في الجزائر.

[1] مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلة 9، عدد1 جوان 2018، ص 48.
[2] محمد شفيق : كتاب ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغية، جمعية البحث والتبادل الثقافي، ط1، المغرب، 1989، ص 61.

أما أصل أمازيغ، فتعددت وتضاربت الدراسات والأبحاث بشان تأصيلها، فابن خلدون مثلا، يرى أنهم كنعانيون وهم أحفاد مازيغ بن كنعان من حام، الذي اشتقت تسميتهم من لقبه. لكن علاقة الأمازيغية باللّغات السامية أبينت وجهة نظر الباحثين الذين يرون قدم الأمازيغية، التي وجدت قبل سبعة ألاف سنة من الميلاد[1].

هذا الطرح يتقاطع نسبيا مع ما ذهب إليه احمد بوكس، حيث اعتبر بأن الأمازيغية لغة مستقلة من حيث العلاقة التاريخية الوراثية بالنسبة للغة العربية الفصحى. وعلى صعيد أخر، فان الاستناد إلى حفريات التاريخ اليوناني والإغريقي تدل على التأصيل لذلك الارتباط بين الشعوب "الليبو" السكان الأصليون لشمال إفريقيا، والأرمن، والفرس الرحالة، الذين كانوا سببا في تكوين الخليط البشري المكون للجنس البربري. وتجدر الفرد النوميدي أو ما يسمى بـ: "مازيس" الذي يدل على الأصل"م.ز.غ" الثابت في تسميتهم (مازيغ)والمراد به الرجل النبيل أو الحر.

أما أصل كلمة البربر، فيعتقد أنه من صنيعة الرومان الذين قاموا بإطلاقه على الشعوب التي غزوها في شمال إفريقيا لسبب وجيه هو اختلاف لغتهم وحضارتهم، أي أن كل من لا ينتمي للحضارة الرومانية فهو بربري[2]، غير أن التسمية الغالبة هي الأمازيغ، بينما يسمى بربر الأطلس أنفسهم " الشلوح". كما يؤكد ابن خلدون على أصولهم فيقول:" هؤلاء البربر جيل ذو شعب وقبائل تحمي ولا تزال بلاد المغرب إلى طرابلس بل الإسكندرية عامرة بهم".

[1] رفيق بن حصير: الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد6 جانفي 2014،ص 177.

[2] نجلاء نجاحي : مسيرة الأمازيغ في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، مجلة العلامة، جامعة ورقلة، عدد 5، ديسمبر، 2017، ص 369.

2-1. الهوية الأمازيغية بين الأصالة والطمس الإستعماري:

ترجع الجذور الأولى للمسألة الأمازيغية في دول الشمال الأفريقي (الجزائر والمغرب وليبيا) إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر، حيث لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة التفريق بين العرب والبربر كوسيلة لبسط سيطرتها على البلاد المحتلة، مدعية أن الأصول العرقية للأمازيغ أصول أروبية، فلا بد من العمل على إرجاعهم إلى القيم الأوربية دينا وثقافة.

ففي هذه المرحلة عملت الدول الاستعمارية -وخاصة فرنسا- على التفرقة بين السكان الأمازيغ وإخوانهم العرب مستغلة بعض الفوارق الاجتماعية والثقافية والجغرافية الكائنة بين الجنسين، وأصدرت سلسلة من القوانين التي تميز بينهما، وتكرس ثنائية العرب والبربر[1].

يقول أوجين يونغ (Eugene Young) في كتابه "العرب والإسلام أمام الحروب الصليبية الجديدة وفلسطين اليهودية": "إن هؤلاء البرابرة يسكنون قسما من أفريقيا الشمالية، ويكونون جنسا قويا عاملا، نسعى منذ عهد احتلالنا القطر الجزائري في فصله عن العرب، وذلك بمساعدة تقدم لهجتهم وبإدماجهم في نظام خاص مخالف لنظام القرآن، وبالقضاء على كل المدارس القرآنية، وبعبارة واضحة باستعمال هذه الوسائل في محاولتنا تحويلهم عن ديانتهم"[2].

ولقد بلغت الوقاحة بالفرنسيين إلى أن يضعوا جداول دقيقة للمقارنة بين العرب والأمازيغ في سائر المجالات، وذلك حتى يضفوا على سياستهم لونا من الدراسة الأكاديمية التي كان يتولاها رجال

[1] إدريس الكتاني : ثمانون عاما من الحرب الفرونكوفونية ضد الإسلام واللغة العربية، نادي الفكر الإسلامي،الرباط،ط1، 2000، ص 14.

[2] الحسن بوعياد : الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة الدار البيضاء، الطبعة1 ، 1979، ص 28.

الاستشراق أمثال جورج سوردون (G. Surdene) وروبير مونتاني (Robert Montagne) وغيرهم.

ففي سنة 1915م أصدر المقيم العام الفرنسي بالمغرب الجنرال ليوطي (Lyautey) قرارا يقضي بتكوين لجنة تقوم بدراسة واقع البربر في الجبال وعلاقاتهم بالعرب في السهول، وكانت هذه اللجنة تنشر بشكل دوري مجموعة من الأبحاث في هذا الموضوع فيما يسمى بالأرشيف البربري الذي يصدره معهد الدراسات البربرية في باريس[1].

وفي 1930/5/16م حصل التمييز بشكل رسمي بين الأمازيغ والعرب فيما يسمى بالظهير البربري الذي أصدرته سلطات الاحتلال الفرنسي، وهو عبارة عن مجموعة من الأوامر والتعليمات الإدارية لمنح الأمازيغ صفة الخصوصية وإذكاء النزعة البربرية من أجل التمهيد لفصل البربر عن العرب وتحويلهم إلى جماعة تابعة ثقافيا وسياسيا لفرنسا[2].

ولهذا لا يمكن اعتبار الظهير البربري نصا قانونيا مجردا بالمعنى التقني للكلمة في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تخطط بشكل جدي لبلورة رؤية واضحة حول مداخل السيطرة والتحكم في سيادة المغرب، ولا شك أن العمل على التمييز بين السكان على أسس عرقية وثقافية وإيديولوجية (عرب/ أمازيغ) سيكون مدخلا مناسبا كخطوة أولى في أفق الفصل النهائي سياسيا واجتماعيا وثقافيا بين مكونات المجتمع وتشكيل قوميات عرقية متصارعة بين أبناء الأمة الواحدة والشعب الواحد[3].

[1] أحمد شوقي بنبين : دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة 1، 1993، ص 54.
[2] المرجع نفسه ، ص **56**.
[3] محمد المكي الناصري : فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، دار توبقال للطباعة والنشر، ط1، 1993، ص 102.

ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال :

إذا كان الاستشراق والاستعمار الأجنبي هو من تبنى الأطروحة الأمازيغية في المرحلة السابقة، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال تميزت بظهور رواد ومنظرين لهذه الأطروحة من الأمازيغ أنفسهم، وحيث إن بحثنا يعالج أثر الاستشراق في بروز المسألة الأمازيغية على الساحة الفكرية للأمة، فلا حاجة من تفصيل الكلام حول هذه المرحلة.[1] غير أن الحقيقة التي تتأكد الإشارة إليها في هذا السياق أن هذه المرحلة امتداد فكري للمرحلة الأولى مع اختلاف في بعض الأسباب والوسائل المعتمدة في كل منهما للدفاع عن القضية الأمازيغية، وهذا ما يفسر ارتباط النخبة الأمازيغية والطلائع التحررية لهذه القومية بالثقافة الفرنسية الفرونكفونية في هذا العصر.

فلقد استطاع المستعمر الأجنبي أن يخلف وراءه طبقة من المثقفين الأمازيغ يعملون – بعلم أو بغير علم- على تطبيق البرامج التي كان الاستعمار يسعى إلى تنفيذها من أجل النيل من وحدة الأمة واستباحة بيضتها.[2]

لقد تناولت الدراسات أكثر من مرة قضية الأمازيغية، والتي اصطلح عبر عقود على استعمال تعبير "البربرية" في الإشارة لها. فقد كان الطرح الأول للقضية في بداية العهد الاستعماري طرحا خبيثا اعتمد منطق "فرّق تسُدْ"، بينما سُيّس طرحها على الساحة الوطنية منذ الأربعينيات، في حين أنها، كقضية وطنية تاريخية وعلمية، كان مجالها الأكاديميات والمعاهد الدراسية، وألا يُلقى بها في الشارع لتكون مادة للمزايدات وللمناقصات، وبابا تدخل منه الفتنة إلى بلد بذل أكبر ثمن دفعه شعب على الإطلاق من أجل حريته وانتمائه وكرامته.

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلاني الجزائري : تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ط1، 1954، ص 32.
[2] المرجع نفسه، ص 34.

سخّر المستعمر الفرنسي كل جهوده لتحويل الاختلاف اللغوي الذي كانت تعرفه الجزائر، وغالبا لأنها بلد شاسع جغرافيا، إلى تناقض عرقي، ثم راح يعمل على أساس استخلاف روما، وجودا ودينا ولغة، وهو ما عبر عنه الجنرال شارل دوغول بوضوح في مذكراته.[1] وما أن دخل الفرنسيون إلى الجزائر في 1830 حتى راحوا ينشرون الأكاذيب بين البربر، على اعتبار أنهم غير عرب، ويوغلون صدورهم ضد العرب، وركزوا على منطقة القبائل التي كانت تسمى قبل احتلالهم "زواوة"، ولقربها من العاصمة التي كان يتجمع بها معظم عناصر الاستيطان الفرنسي، راحوا ينشرون بها الفرنسية والتنصير، لكن سياستهم هذه فشلت طوال القرن والثلث القرن من استعمارهم، وجوبهوا بمقاومة شرسة من قادة زواوة الأشاوس.[2]

وللدلالة على ذلك التركيز ينشر إحصائية صدرت في 1892، تدل على أن المدارس الفرنسية المخصصة للجزائريين بمنطقة القبائل كانت تمثل 34 % من سائر المدارس بالقطر الجزائري، علما بأن هذه المنطقة هي ولايتان أو ثلاثة من 48 ولاية حاليا، وهو ما يُفسّر اختلاف نسبة التعلّم بين مناطق الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

ويورد الباحث ما قاله الكابتن "لوغلاي" المشرف على التعليم في الجزائر وهو يخطب في المعلمين الفرنسيين في بلاد القبائل في القرن التاسع عشر فيقول: "علموا كل شيء للبربر ما عدا العربية والإسلام".[3]

---

[1] شارل ديغول: مذكرات الأمل، الجزء الرابع ، (د ط)، 1967، ص 55.

[2] عثمان سعدي: الإحتلال الفرنسي والهوية الأمازيغية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص 45.
[3] المرجع نفسه، ص 46.

ويقول الكاردينال لافيجري CH.M.Lavigerie[1] في مؤتمر التبشير المسيحي الذي عقد سنة 1867 في بلاد القبائل: "إن رسالتنا تتمثل في أن ندمج البربر في حضارتنا التي كانت حضارة آبائهم (ربما القصد هو روما)، ينبغي وضع حد لإقامة هؤلاء البربر في قرآنهم، لا بد أن تعطيهم فرنسا الإنجيل، أو ترسلهم إلى الصحراء القاحلة، بعيدا عن العالم المتمدن.

ولا بد هنا من التذكير أنه كان يقصد بالبربر حصْريا سكان منطقة معينة محددة، أراد لها الاستعمار أن تكون قاعدة لوجوده فخرج منها من كانوا حربا على ذلك الوجود، كان من بينهم من أطلق عليها الفرنسيون أنفسهم "جان دارك" الجزائر، وهي لالا فاطمة نسومر. وكان مما يثير الفرنسيين أن زوايا منطقة القبائل كانت قلاعا لحماية الإسلام، ومن هنا بدأ تركيزهم على محاربة اللغة العربية، ظنا منهم بأن ضياع العربية هو انهيار للإسلام[2]، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه للمسيحية التي سوف تكون قاعدة الوجود الفرنسي في الجزائر.

ونجد اليوم أن أعداء العربية من الفرانكولائكيين، ودعاة النزعة البربرية أصبحوا مفضوحين لدرجة لا تخفى على القارئ البسيط ، فهم يعايرون اللغة العربية بكل النقائص، ويدعون بأنها لا تصلح لغة علوم أو تكنولوجيا، ويريدونها مسجونة في المسجد، كريمة عزيزة كما يُقال نفاقا، ولكنهم يتشبثون بلهجات قديمة لا دور لها، ولا يمكن أن يكون لها دور في العلم والحضارة، وهم يمارسون الابتزاز لكي تفرضها سلطة مركزية ضعيفة عبر برلمان ضعيف، رافضين استفتاء الشعب عليها ديمقراطيا، وليكون الهدف في النهاية هو سيادة اللغة الفرنسية.[3]

[1] عثمان سعدي: الإحتلال الفرنسي والهوية الأمازيغية، ص 56.
[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلاني الجزائري : تاريخ الجزائر العام، ص 36.
[3] عثمان سعدي: الإحتلال الفرنسي والهوية الأمازيغية، ص 57.

ويمكن التعرف على هؤلاء من استعمالهم لتعبير "شمال إفريقيا" بدلا من تعبير "المغرب العربي" الذي استعمله الأمير عبد الكريم الخطابي، الأمازيغي العربي الأصيل.وهم يدعون أن قادة التعريب أرسلوا أبناءهم للمدارس والجامعات الأجنبية، ويتعمدون عدم ذكر الأسماء لأنهم يكذبون، ومن أرسِل للخارج من الطلبة بعثته الجامعة لأنه كان متفوقا للتخصص.

وينبغي التفريق بين البربرية والنزعة البربرية، الأولي عنصر من عناصر تاريخنا كشمال إفريقيين، والثانية إيديولوجية صنعها الاستعمار الفرنسي لضرب الوحدة الوطنية، وصنع الفرقة بين العرب العدنانيين والأمازيغ القحطانيين. وإثر الأحداث التي عاشتها الجزائر في 1980 برزت فكرة التخلص من تسمية "البربرية" السائدة، التي كان لها، دلالية قدحية.[1] وتم تكوين فريق عمل من عدد من كبار المثقفين لدراسة الأمر، واستقر الرأي على اقتراح تسمية "الأمازيغية"، برغم وجود من كان يُفضل تسمية "النوميدية"، ويرى أن الأمازيغية محصورة في منطقة محدودة في الجزائر. والواقع أنه يرجع الفضل في التسمية إلى عبد الحميد بن باديس، الذي صرح في الثلاثينيات محذرا ومؤكدا بأن القومية ليست لها أية علاقة بالعرق، وإنما أساس القومية هو وحدة اللغة والثقافة المشتركة والعقيدة الدينية، أي أن القومية هي اتحاد الفؤاد واتحاد اللسان، على حد تعبيره بالحرف الواحد في مقال له بعنوان "كيف صارت الجزائر عربية"[2] حيث يقول: "ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها، بل هي التي كانت تبتلع الفاتحين فينقلبوا إليها، ويصبحوا كسائر أبنائها، وإن " أبناء يعرب وأبناء مازيغ" قد جمع بينهم الإسلام منذ بضع عشرة قرنا، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة

[1] عثمان سعدي: الإحتلال الفرنسي والهوية الأمازيغية، ص 103.
[2] عبد الحميد ابن باديس: الآثار، ج05، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 1979، ص 125.

والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر، وتوحّدهم في السراء والضراء، حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة:" [1] عنصراً مسلما جزائرياً: أمّهُ الجزائر وأبوه الإسلام." وأكد ذلك في القصيدة المعروفة :

شعب الجزائر مسلـــم *** وإلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله *** أو قال مات فقد كذب.[2]

وهنا يقول الباحث المغربي عبد السلام أجرير[3]: إن كل من لا يملك سندا ووثيقة تبين أصوله العربية في شمال إفريقيا فإن الأصل فيه أنه أمازيغي حتى يثبت العكس، سواء تكلم اللهجة الأمازيغية أو تكلم اللهجة العربية، لأن جل الأمازيغ قد تبنوا العربية لغة للتخاطب ونسوا لهجاتهم القديمة، كما تبنى قبائل الإفرنج (Les Franges) اللاتينية عندما هاجروا من شمال أوربا واستقروا في بلاد الغال " La Gaule " (فرنسا حاليا) أما هم في الأصل فجرمان لا علاقة لهم باللاتين.وهكذا فإن من يرجع له الفضل الأول في تسمية الأمازيغية هو ابن باديس رائد العربية في الثلاثينيات، وليس جاك بينيت الصهيوني وتابعه موحاند باسعود في الستينيات.وهنا تأتي قضية أخرى يثور حولها جدل كبير محوره القول بأن الإسلام هو الذي عرّب الشمال الإفريقي، بينما لم يُعرّب بلدانا أخرى مثل الأناضول أو تركيا وإيران وشبه الجزيرة الهندية. والبعض يرى أنه كان لهذه البلدان حضارات قائمة استوعبت الإسلام وتكاملت معه، بينما يرى آخرون أن اللغة التي كانت سائدة في الشمال الإفريقي عند دخول الإسلام هي لغة قريبة جدا من اللغة العربية، وهي البونيقية المنحدرة من الفنيقية، القريبة جدا من العربية كما يقولون.

[1] عبد الحميد ابن باديس: الآثار، ج05، ص 107.
[2] عبد الحميد ابن باديس: مجلة الشهاب ج4، 13 ربيع الثاني 1356 هـ/11 جوان 1937 ، ص 15.
[3] عبد السلام أجرير: حقائق قد تصدم الأمازيغ https://tadwinet.net/2019/06/12

ومما يمكن أن يؤكد هذا هو أنه لم يثبت أن قادة الجزائر التاريخيون كانوا يستعملون لغة " تافيناغ" مثلا، برغم أن الكلمة مشتقة من كلمة "الفنيقية"، وربما باستثناء الأب "دونا"، رائد المسيحية الأولى والأصيلة، وهكذا نجد أن أول روائي في التاريخ، وهو "أبوليوس" ابن سوق أهراس، كتب روايته "الحمار الذهبي" باللاتينية القديمة.[1]

المبحث الثاني: النصوص التنظيمية في مجال النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية.

لم يكن موضوع الاعتراف بالأمازيغية من طرف الدولة معزولا عن التحولات التي عرفها الزمن السياسي في المغرب خلال العقدين الأخيرين، فقد تميز هذا السياق بسيادة مقولات تنسجم في محمولها مع شعارات سياسية وخطابات حقوقية جديدة سادت مناطق كثيرة من العالم، وخاصة خطاب " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، وشعارات العدالة الانتقالية وغيرها[2].

في ظل هذا التحول، سيدشن المغرب مساره السياسي بمقومات ومفاهيم من قبيل الانتقال الديمقراطي والمصالحة والتناوب...، وكلها مؤشرات على الرغبة في تجاوز سلبيات السياسات المتبعة في الماضي، والتوجه نحو تدبير جديد لقضايا المجتمع على أساس تكريس قواعد الممارسة الديمقراطية، وإقرار المصالحة بأبعادها الإنسانية، والتاريخية، والثقافية، واللغوية[3].

ففي هذا الإطار، يندرج التعاطي الرسمي مع الشأن الأمازيغي الذي لم يكن يحظى من قبل بالاهتمام والعناية اللازمين، بالرغم من وجود عمل حركي مدني انطلقت بوادره التنظيمية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، فقد قامت سياسة الدولة في تعاملها واعترافها بالمطالب الثقافية واللغوية الأمازيغية

[1] وعزي الحسين: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ط1، 2000، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] المصدر نفسه، ص 17.

التي كان يعلن عنها هذا الحراك المدني، أو ما يعرف بمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية على مبدأ التدرج.

إن المسألة في عمومها ترتبط بطبيعة المقاربة التي اعتمدتها الدولة في تدبيرها للشأن اللغوي و الثقافي في منظومة نصوصها الدستورية، فهذا الدستور لم يكن مستحضرا للبعد التعددي للهوية، وتنوع مكوناتها، ولم يتم الإقرار بالتعدد اللغوي إلا في الدستور الجديد، الذي تبنى مقاربة جديدة لمسائل الهوية والحقوق التي تختلف جذريا عن النصوص المعتمدة دستوريا سابقا، مقاربة بتأسيس المنظور الجديد في وضع السياسات العمومية وتدبيرا للقضايا الكبرى. ولقد تزامن ترسيم الأمازيغية مع تراكم الإجراءات والانجازات المتعلقة بها، ومن أبرز ما تحقق خلال هذه المدة، تهيئة الظروف والأجواء لتلقي مشروع ترسيم الأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة، وقد تجلت في ثلاثة أصعدة:[1]

- ✓ على صعيد الرأي العام الوطني: ساهم الخطاب الملكي في تشكيل حالة نفسية وذهنية جديدة لدى العموم، تجلت في واقع التطبيع الذي حصل في موضوع الأمازيغية، وهذا المكسب من شأنه إزالة العوائق النفسية والتلبيسات الحاصلة فيما يخص مسألة الانتماء، ومفرداته بمعناها الحضاري، والتي كانت دوما مصدر التوتر في تدبير قضايا اللغة والثقافة.
- ✓ على الصعيد السياسي: استطاع موضوع الأمازيغية أن يكسب صفة الإغراء لدى الفاعلين السياسيين، فمعظم التنظيمات السياسية ثبتت أن برامجها ومذكراتها وبياناتها موضوع الأمازيغية بوصفه محل إجماع، يلزم أن يأخذ خدماته بجانب مختلف القضايا الجوهرية في النقاش السياسي.

[1] وعزي الحسين: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، ص 18-19.

- ✓ على الصعيد الأكاديمي: تتمثل في الجهود التي قام بها معهد الثقافة الأمازيغية ، حيث جعلت من تجربته مرجعا يستفاد منه علميا وإجرائيا في حل الإشكالات المتعلقة بالتهيئة اللغوية، وفي نمذجة تصوراتها البيداغوجية، زيادة على العمل البحثي في مختلف فروع المعرفة ذات الصلة بالأمازيغية لغة، وثقافة، وحضارة...

وزن الديمقراطية في الوثيقة الدستورية قد أخذت فيه كتلة ترسيم الأمازيغية ثقلا واضحا بالفعل، وكان مكسبا له أبعاد تاريخية. واستطاعت النقلة الدستورية أن تحتويه، بحيث نجد في تصدير الدستور أن :" المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة، بانصهار كل مكوناتها، العربية- الإسلامية ، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية...". وفي الفصل الخامس:"تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء".[1]

وفي الفقرة الموالية منه، يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية. وفي إطار الانتقال من الوثيقة الدستورية إلى القانون التنظيمي أثبتت تجربة الدول المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي، كيفما كانت نوعية المضمون الدستوري على المستوى النظري، أنه يمكن أن يكون دستورا للحكامة والمؤسسات والحقوق[2]، لكن مع ذلك يبقى سؤال استمرارية المحتوى الديمقراطي للدستور مطروحا؛ أي يجب أن يستمر القانون التنظيمي لترسيم

[1] نجلاء نجاحي : مسيرة الأمازيغ في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، ص 370.

[2] المرجع نفسه، ص 370.

الأمازيغية على نفس التوجه الدستوري.[1] بالعودة إلى الوثيقة الدستورية، هناك فعلا متغيرات عديدة تعد مكسبا للديمقراطية، لكن في إطار وجود فضاء عام محكم على مستوى المكونات السياسية، واستمرارية خط الأمازيغية الدستورية في ظل تنامي خطاب الهوية.

إن تأمل المنطوق في هذا النص الدستوري يفضي بنا إلى استخلاص خمسة عناصر أساسية ترتكز عليها دسترة الأمازيغية، وتساعد على بلورة تصور إجرائي بخصوص تفعيل المادة الدستورية في هذا الشأن. ويمكن حصر العناصر المذكورة في:[2]

1- رسمية اللغة الأمازيغية، والإقرار ببعدها الوظيفي.

2- طبيعة المسؤولية في شأن ترسيم الأمازيغية.

3- مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

4- إدماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة وكيفياته.

5- مجالات الإدماج.

هناك فرق كبير بين الدستور والقانون التنظيمي، فعادة ما تصاغ الدساتير بشكل عام وتؤكد على مبادئ أساسية تحيط بالديمقراطية وثيقيا أو نصيا، ثم تأتي التفاصيل في القوانين التنظيمية، التي لا تعطي الاستمرارية للديمقراطية بذلك المعنى الذي حدد في الوثيقة الدستورية؛ أي أن عملية التأويل للوثيقة الدستورية لم تكن سليمة.[3]

إن القانون التنظيمي لتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، عرف نوعا من التأخر رغم أن دستور 2011، نَصَ في فصله السادس والثمانون، على انه تعرض مشاريع القوانين التنظيمية

[1] رفيق بن حصير: الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، ص 178.
[2] وعزي الحسين: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، ص 18-25.
[3] المرجع نفسه : ص 18.

المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا، قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان. لكن هذا التأخر قد نجد له مبررا يتمثل في كيفية تأويل نص دستوري وثيق مجتمعيا، وحساس سياسيا، فمخرجات القوانين التنظيمية تتطلب تأويل الوثيقة الدستورية تكييفا مواكبا لمؤشرات ومعايير الديمقراطية المستمرة،لأن الفاعلين السياسيين يطورون أساليب العمل السياسي، بما فيه آليات التحايل والحد من المكتسبات الديمقراطية في الوثيقة الدستورية لإخراج قانون فيه لا شيء من دستوريته.[1]

إن جسامة الموضوع وأهميته جعلت المشرع الدستوري يؤكد على طبيعة المسؤولية التي تقتضيها عملية إنجاح الترسيم وأجرأته إلى القانون التنظيمي، ومن ثم تكون الجهات المشرعة على مستوى القوانين التنظيمية وما يتفرع عنها متحملة مسؤولية كبرى في هذا الصدد، فالأمر لا يتعلق بمجرد قانون ينظم قطاعا معينا، وإنما بقانون له صلة وطيدة بقضايا حساسة، لا مجال في هذا للاعتبارات الإيديولوجية، أو السياسية، أو الحزبية.[2]

أما من الناحية العملية، فانه من الطبيعي ألا يكون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عملية متعجلة تأتي دفعة واحدة، مما يخالف قواعد التنزيل المنهجية التي تخضع لمنطق التدرج والمرحلية، وهذه الأخيرة هنا، تأخذ بعدين اثنين[3]: البعد الزمني الذي يحيل على التدرج في خطوات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وفقا لمراحل زمنية يتم تحديدها. والبعد الموضوعي المتعلق بالتدرج في تحديد المجالات والقضايا، بناءا على خطة تضمن الانتقال السلس من محطة إلى أخرى.

[1] رفيق بن حصير: الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، ص 179.

[2] http//www.pps.dz/ar/algeria.

[3] الموقع نفسه.

2-1- تفعيل الطابع الرسمي:المستويات والمبادئ.

إن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفق الفصل الخامس من الدستور، يرتكز على أساس تشريعي، يتمثل في إصدار قوانين تناط بها عملية التنزيل بما تعنيه من تفصيلات، تخص الإجراءات التشريعية، والتنظيمية، واللوجيستية وغيرها. ولابد في هذا المقام من تحديد مستويات التشريع المفترض اعتمادها لتمثيل روح الدستور ومنطوقه فيما يتعلق بتدبير الموضوع، وأجرأة مقتضياته.[1] وبعد القرار الدستوري بترسيم اللغة الأمازيغية أسندت مهمات التفعيل إلى قانون تنظيمي يصدره المشرع في هذا الخصوص، حتى لا يبقى الترسيم مجرد عنوان لغوي في القانون الاسمي للبلاد.

ولعل قوة القانون التنظيمي وقيمته القانونية، كما هو معروف في أدبيات القانون الدستوري، يستمدها من كونه مكملا للنصوص الدستورية، مفصلا لمجملها، مفسرا لموجزها، مما يجعله في مرتبة النص الدستوري من الناحية الموضوعية وليس الشكلية، خاصة وأنه يخضع للرقابة الدستورية القبلية وجوبا، كما ينص على ذلك الفصلان خمسة وثمانون (85) و مائة واثنان وثلاثون (132) من الدستور.[2]

من هنا تأتي أهمية هذا القانون، والحاجة إلى المراهنة عليه، والحرص على أن يكون أولا: معبرا بشكل دقيق عما يقتضيه النص الدستوري، ويستوجبه في رسمية الأمازيغية، متمثلا للفلسفة القائم عليها بنيان الدستور وجوهره. وثانيا: أن يتحرى الدقة في التعبير عن مستلزمات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وبيان كيفياته ومجالاته، بشكل يدرأ عن القانون شبهة التأويل المضطرب، ويسد باب الذرائع التي يحتمل أن تعوق مسار المشروع. ويأتي بعد القانون التنظيمي – باعتباره المستوى

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019، ص 366.

[2] أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلم السياسية، ديسمبر 2012، ص 06.

التشريعي الأول- المراسيم التطبيقية؛ وهي لا تقل أهمية عما سبق ذكره، مادامت تتولى تنفيذ الأمور القانونية المتضمنة في النصوص التشريعية، والقوانين التنظيمية.[1]

إن التدابير التطبيقية التي يفترض أن تتأسس بناءا على القانون التنظيمي، تستدعي مقاربة مسؤولة، ومنفتحة على كل المقترحات التي يمكن أن يساهم بها الفاعلون في هذا المجال، مؤسسات وأفراد وجماعات، ومحكومة بالمرتكزات والمبادئ المؤطرة للموضوع. ويمكن الإشارة إلى انه توجد جملة من المبادئ التي تتأسس عليها المقاربات المستهدفة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، نذكر من أهمها:

❖ **سيادة القانون والالتزام بمقتضياته:**

العبرة ليست بالنصوص بقدر ما تكون بالضمانات والإصرار على احترام القوانين بمختلف أنواعها، وتنفيذها حتى لا تكون مجرد نصوص منقطعة عن التطبيق، موقوفة التنفيذ. واهم مؤشر على هذا المبدأ أن تجد الأمازيغية والقوانين الموصولة بها، صداها في السياسات العمومية وتدابيرها المختلفة.

❖ **الاستمرارية:**

وتعني الانطلاق والبناء على ما تم تحقيقه من منجزات ومكتسبات خلال العشر سنوات الماضية، سواء ما تعلق بتهيئة اللغة الأمازيغية، أو بتعميمها وإلزاميتها في المنظومة التربوية، أو ما يخص المنجز العلمي والمعرفي الذي اضطلعت به عملية البحث والتأليف، والتي لا شك ستكون جزءا من الإستراتيجية الوطنية المتوقع وضعها لهذا الغرض.

[1] http//el.mouradia.dz/arabe/president/actiwtes.

❖ **التشاركية**:

فإذا كان احد المرتكزات الدستورية في ترسيم اللغة الأمازيغية على أنها ارث مشترك للجميع، وأنها مسؤولية الجميع بدون استثناء، فان الأمر يقتضي أن ترسى القوانين والسياسات على منهج تشاركي، يفتح المجال أمام كل الفاعلين لتقديم آراءهم وتصوراتهم حول الاستراتيجيات والخطط الناجعة لتحقيق التفعيل المطلوب للطابع الرسمي للأمازيغية؛ مما يعني أن المجتمع المدني الفاعل سيكون لا محالة مواكبا ويقظا اتجاه تنفيذ السياسات العمومية في هذا النطاق.

❖ **الشجاعة:**

وتتعلق بطبيعة الخطط والموارد المطلوبة، على مستوى العمليات الإجرائية التي لابد أن تكون مستندة على القوة القانونية الملزمة، وبالصلاحيات الضرورية للجهات المعنية بالإشراف والتتبع. ويمكن الإشارة في هذا النطاق إلى أهمية التمييز الايجابي للأمازيغية في القوانين المالية بتمكينها من الموارد الكافية، حتى تتحقق عملية النهوض بها بالشكل الذي يقره الدستور.

عام 1996.

الفصل الثاني

دسترة اللغة الأمازيغية بين الجزائر والمغرب

المبحث الأول: الوثائق الدستورية المنصوص عليها – نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية.

- ترسيم للغة لأما يغية كلغة طنية.
- ستر لأما يغية كلغة ية للد لة.
- ما للغة لأما يغية لمناهج لد سية.
- لتعديلا لدستو ية لأ مة وية لوطنية.
- نما من لقونين لمنصو عليها لترسيم للغة لأما يغية.
- لنصو لتنظيمية تد يس للغة لأما يغية.

المبحث الثاني: القوانين ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية:

- لأكا يميا بشأ تنمية تد يس للغة لأما يغية جهويا.

لطابع لر ي للغة لأما يغية.

المبحث الأول: الوثائق الدستورية المنصوص عليها – نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية-

1- ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية:

لم يقف مسار الاعتراف السياسي بالهوية الأمازيغية عند إقرار البعد الأمازيغي كمكون للهوية الوطنية في الدستور، بل فرضت احتجاجات النضال من اجل الهوية الأمازيغية، ضرورة الاستجابة لمطالب الاعتراف باللسان الأمازيغي كمكون أساسي في الهوية الوطنية للدولة، كونه أداة التخاطب والتواصل الشعبي، ودليل ثقافة متجذرة في المجتمع الجزائري، وجاء الموقف الرسمي من احتجاجات ألفين وإحدى عشر 2011 الدامية، في صيغة اعتراف مباشر باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في البلاد، حيث أقر تعديل الدستور المؤرخ في أفريل من عام ألفين واثنان 2002، في نص المادة واحد 01 مكرر منه على أن :" تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني".[1]

إن المؤسس الدستوري قد حرص على ربط الاعتراف باللغة الأمازيغية بمرجعيتها الوطنية، اعتبارا لكون الثقافة الأمازيغية تمثل الأصل في نتاج الوجود الأمازيغي عبر مراحل التاريخ في شمال إفريقيا ككل، وليس الجزائر فقط. واعتبارا من أن دسترة تمازيغت كلغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني موضوع مشروع التعديل، كونها عنصر من عناصر الأمازيغية،

[1] نجلاء نجاحي : مسيرة الأمازيغ في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، ص 377.

والواردة ضمن المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري المبينة في ديباجة الدستور، يعد تدعيما للمكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي: الإسلام، والعروبة، والأمازيغية.[1]

1-1 دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة:

تُوج مسار الاعتراف الرسمي بالهوية الأمازيغية في الجزائر باستجابة السلطات العليا في الدولة لمطالب ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة رسمية على غرار اللغة العربية، وهو ما انعكس من خلال التعديل الدستوري المؤرخ في 2016/03/06. والذي أقر اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في البلاد، حيث نصت المادة الرابعة من الدستور على أن :" تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية." كما جاء في سياق النص كذلك، إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية، يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية.[2] وعلى هذا الأساس يبدو أن الجزائر قد تكيفت مع مخرجات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية في كونها قد لبت لمطلب الجوهري لحركات النضال من اجل الهوية الأمازيغية، وجسدت محطات الاعتراف التدريجي بها الوثائق الدستورية للجمهورية إلى أن نالت مكانة رسمية سامية في القانون الأساسي للدولة.

2-1 إحداث الهياكل لترقية وتطوير اللغة الامازيغية:

تجسد هذا الاعتراف السياسي والقانوني من الدولة باللغة والثقافة الأمازيغية في الجزائر بتأسيس أول هيكل رسمي وطني، يعنى خصيصا باللغة الأمازيغية، وهو ما يمكن اعتباره قرينة ورد الاعتبار لها وفق ما نص عليه المرسوم الرئاسي 97-147 المنشئ لها، ويمكن اعتبار تحول الموقف الرسمي

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019، ص 343.

[2] المرجع نفسه، ص 344.

في التعاطي مع القضية الأمازيغية محاولة لاستيعاب المطالب الأساسية، وهيكلتها في إطار مؤسسات الدولة.[1]

3-1 إدماج اللغة الأمازيغية في المناهج التعليمية:

عملا بالمهام المنوطة بالمحافظة السامية للغة الأمازيغية المتعلقة بإدراج اللغة والثقافة الأمازيغية في المناهج التدريسية كما حددها المرسوم الرئاسي 96-147 السالف الذكر، وبعد دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية للدولة سنة 2002، عملت هذه الأخيرة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في العديد من المؤسسات التربوية، وذلك من أجل إعادة إحياء اللغة وإشاعة استعمالها في المدارس الوطنية. وتعتبر سياسة تعليم الغة الأمازيغية نتيجة مباشرة لدسترة الأمازيغية باعتبارها خطوة أساسية

في استكمال عناصر الهوية الوطنية للدولة، فلا يمكن إنكار أثر العامل السياسي في تعميق مسالة الاعتراف بالبعد كمكون أساسي للهوية والثقافة الوطنيتين، حيث سمحت هذه السياسة اللغوية في إخراج الأمازيغية من بوتقة الموروث التراثي والشعبي، والدفع بها إلى معانقة نهج العلم والعصرنة.

هذا الانتقال النوعي ساعد على منح اللغة الأمازيغية مكانتها في المجتمع الجزائري كلغة وطنية، لتتجاوز بذلك المعتقد الكلاسيكي الجمعي الذي اعتاد على حصرها في المناطق الناطقة بها فقط ،[2] مع الإشارة إلى أن تدريس اللغة الأمازيغية وصل إلى ثلاث وأربعون 43 ولاية مع الدخول المدرسي 2019/2018 منذ تاريخ الاعتراف بالبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية للدولة في الدستور تمحورت أهداف الحركات النضالية من أجل الهوية الأمازيغية، ومطالبها الأساسية حول هدف مركزي هو الاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الأمازيغية، وبالرغم من أن المطلب الدستوري لم يكن رأس

[1] عبد الجليل معالي، المسألة الأمازيغية في المغرب العربي، ص 12.
[2] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

المطالبات، فإن السلطة فضلت اللجوء إليه كأداة لتسوية ملف المسألة الأمازيغية، وذلك بترسيمها عن طريق إدخال تعديلات دستورية.[1]

4-1 التعديلات الدستورية لأزمة الهوية الوطنية:

إن ظهور الأمازيغية لأول مرة في ديباجة دستور 1996، لم يتحقق بطريقة سلسة، وإنما سبقته موجة عارمة من الاحتجاجات قادتها الحركات والجمعيات المناضلة من اجل الهوية الأمازيغية، وبلغت ذروتها بمقاطعة الدراسة على جميع مستويات التعليم في منطقة تيزي وزو، وبجاية، والبويرة، كوسيلة للضغط على الحكومة. الأمر الذي دفعها فعلا للاعتراف بمطلب الهوية كأحد الثوابت الأساسية للهوية الوطنية في نص الفقرة الثامنة من ديباجة دستور 1996. وبالرجوع إلى الأحداث التي سبقت التعديل الدستوري في 15 ابريل 2002 الذي أقر الأمازيغية كلغة وطنية للدولة، فقد كانت الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة القبائل السبب الرئيس لتعديل المادة 03 من الدستور سنة 2002، وتضمن المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور الجزائري، ولأول مرة اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، شأنها شأن اللغة العربية، وإصدار قرار ينظم كيفية العمل بهذه اللغة، مما أعتبر انجاز للحركة الأمازيغية في الجزائر، التي نادت منذ سنوات بترسيم الأمازيغية، وعدم الاكتفاء بجعلها لغة وطنية كما هو في الدستور الحالي.[2] وينص كذلك المشروع الجديد على إحداث مجمع لهذه اللغة يوضع لدى رئيس الجمهورية، وعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية، كما أشار إلى أن الأمازيغية تعد مكوّنا أساسيا للهوية الجزائرية، شأنها في ذلك شأن العروبة والإسلام.

[1] محمد مرادسي: الأمازيغية لغة وهوية، رابطة الأوراس للثقافة الأمازيغية ، ط1، الجزائر، 1993، ص 8-9.
[2] عبد الجليل معالي، المسألة الأمازيغية في المغرب العربي، ص 14.

ومنذ انطلاق الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل الجزائرية عام 1980، وأمازيغ الجزائر يطالبون باعتراف اكبر بهم وبثقافتهم، وقد استجابت الدولة لجزء من مطالبهم عام 2002، عندما اعترفت باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، وخصصت لهذه اللغة حيزا من الإعلام العمومي. أما التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 06 مارس 2016، والذي اقر بالأمازيغية لغة رسمية للدولة فقد طبعه سياق خاص مقترن بمخرجات الثورات العربية، حيث تعود أبرز دوافع ترسيم الأمازيغية بشكل صريح إلى خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة في 15 أفريل 2011، الذي طرح ضرورة إدخال إصلاحات واسعة في منظومة الحكم، وعلى رأسها القضية الأمازيغية، فقد وفرت هذه المستجدات السياق الديمقراطي الأمثل، ولحظة ثمينة للحركات النضالية والتنظيمات المدافعة عن الهوية الأمازيغية لتنظيم البروز الإعلامي والثقافي، وكان له وقع مباشر في تعميق أدوات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية في الدستور.[1]

ثمة بعض المبادئ والأحكام الدستورية التي لا تسري عليها قاعدة المراجعة أو إجراء التعديلات لاتسامها بالجهود الدستورية، بحيث تعد بمثابة قيود موضوعية لا يمكن تعديلها مطلقا، لاعتبارها من الثوابت الأساسية للدولة، وهي التي ينص عليها الدستور الجزائري في المادة 212، والتي تقابلها المادة 178 قبل تعديل 2016 من طائفة المسائل الواردة في نص المادة 212 أعلاه المعنية بالجمود الدستوري، ما جاء في نص الفقرة الرابعة منها " لا يمكن لأي تعديل أن يمس العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية".لكن الإشكال يكمن في كون موضوع التعديل الدستوري المؤرخ في 10 افريل 2002، نص المادة 3 مكرر والتي تنص على أن :"الأمازيغية لغة وطنية".

[1] عبد الجليل معالي، المسألة الأمازيغية في المغرب العربي، ص 15.

وعليه فالتعديل يتعارض والمادة 212 من الدستور، وهذا ما يبين أن السلطة عمدت إلى تجاوز مبدأ دستوري في سبيل دسترة الأمازيغية، والمفارقة أن القيد الدستور يتعلق بأحد الثوابت الوطنية " العربية"، وهي نفس الصفة التي تنطبق على الحكم الدستوري المضاف.

ولعل الأمر يزداد غموضا عند قراءة نص الفقرة الثانية من المادة 03 من الدستور، الذي ينص على أن اللغة العربية تظل اللغة الرسمية للبلاد. فضلا عن ذلك، فان الاعتراف بالصفة الرسمية للغة الأمازيغية كلغة رسمية لا يرقى بها في نفس المصاف الذي تتمتع به اللغة العربية التي تعد من القيود الموضوعية الواردة في نص المادة 212 من الدستور، وهي مكانة لا تتمتع بها اللغة الأمازيغية رغم أنها لغة رسمية.

أما الاجتهاد الدستوري فقد نجده قد اغفل تماما مسالة المساس بالقيود الدستورية، وذلك عندما اعتبر الأمازيغية عامل ضروري في تماسك مكونات الهوية الوطنية للدولة، وهذا ما جاء في رأي المجلس الدستوري رقم 16/01/ المؤرخ في 28 جانفي 2016 الذي جاء فيه[1] :" اعتبار تعديل المادة 04 مكرر وإضافة الأمازيغية بكونها لغة رسمية واستحداث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يكلف بتحديد الشروط اللازمة لترقية تامازيغت قصد تجسيها لغة رسمية".

هذا الإشكال كان في وسع السلطة تفاديه أو على الأقل درء عدم دستورية ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية أو رسمية وبالتالي كان الأمر يستند إلى استفتاء شعبي تنص عليه المادة 208 من الدستور، باعتبار الشعب صاحب السيادة ومالك السلطة التأسيسية، غير أن السلطة فضلت الالتفاف على مطلب مشورة الشعب واستعمال المادة 210 من الدستور التي تجيز التعديل دون الرجوع إلى الشعب.

[1] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

وتتلخص جدلية تعديل الوثائق الدستورية بتحديد فاعلين: الأول يتعلق بمشروع التعديل، بينما الثاني يتعلق بالسلطة المالكة وإقرار الموافقة، ويسمح الدستور الجزائري بتعديل الدستور بثلاث روابط مختلفة هي:

- الخيار الأول: الوارد في نص المادة 211 من الدستور، والذي يتيح لرئيس الجمهورية سلطة المبادرة بمشروع التعديل الدستوري، ويرجع أمر الموافقة عليه بيد الشعب عن طريق الاستفتاء.
- الخيار الثاني: الوارد في نص المادة 211 من الدستور، الذي يجعل سلطة المبادرة بالتعديل بيد رئيس الجمهورية، الذي يعرضه على الموافقة البرلمانية، بعد حصوله على الرأي المعلل من المجلس الدستوري.
- الخيار الثالث: المنصوص عليه في المادة 211 من الدستور، والذي يخول سلطة المبادرة بالتعديل الدستوري الذي يعرضه رئيس الجمهورية للموافقة الشعبية بواسطة الاستفتاء.[1]

وبالرغم من إحجام السلطة المبادرة بالتعديل عن إبداء أسباب اختيار سبيل الموافقة البرلمانية، فانه ثمة من عزى الأمر إلى خشية السلطة من رفض الشعب الجزائري لدسترة اللغة الأمازيغية إذا ما تمت استشارته في ذلك. وعليه كان الأمر يستدعي استفتاءا شعبيا في مسالة اعتبار الأمازيغية لغة وطنية ولغة رسمية سنة 2012، باعتبار الشعب صاحب السيادة وصاحب السلطة التأسيسية وإذا ما قورن بشرعية الشعب مصدر السلطات.

[1] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

5-1 نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية:

بالنظر إلى ما ساهمت به الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة بقيمها الإنسانية خلال ما يزيد عن ثلاثة وثلاثون قرن من اجل استعادة الأمازيغية لأدوارها الحضارية الكبيرة بناءا على التراكمات الايجابية العامية والحقوقية والأدبية، مما ساهم في تنامي الوعي بأهمية رد الاعتبار للأمازيغية وإعمالا لمبدأ الإنصاف المرتكز على معيار العدالة والمساواة بين الثقافات، والاعتراف الرسمي بالتعدد الثقافي، فان الأمازيغية تعد لغة رسمية للدولة، ويحدد القانون التنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة. وبناءا على ذلك يتقدم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بمقترح القانون المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الآتي نصه:

القسم1: أحكام عامة.الباب الأول:[1]

المادة 01: تعد الأمازيغية لغة رسمية.

المادة02: تضم الأمازيغية في منطوق هذا القانون مختلف التعبيرات اللسانية الجهوية.

المادة 03: حرف تيفناغ هو الحرف المعتمد لكتابة اللغة الأمازيغية.

تضاف بمقتضى هذا القانون التنظيمي عبارة " واللغة الأمازيغية" بعد عبارة " اللغة العربية"، في النصوص التشريعية الجاري العمل بها، بما يضمن المساواة وعدم التمييز.

المادة 04: تلتزم الدولة بضمان ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

- الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة وهوية، رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء.
- المساواة بين اللغتين الرسميتين ومنع أي تمييز بينهما، واعتبار أي تنقيص أو احتقار للغة الأمازيغية شكلا من أشكال التمييز العنصري، أو العرقي المعاقب عليه جنائيا.
- الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي، والعمل على النهوض به.

المادة 06: يهدف هذا القانون إلى تفعيل مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، وذلك عبر تحديد طرق إدماجها في التعليم والإعلام، وفي مختلف مجالات الحياة العامة، وكذلك القواعد العمة لاستعمالها، والنهوض بها وحمايتها.

المادة 07: يهدف هذا القانون التنظيمي كذلك ما يلي:[1]

- المحافظة على اللغة والثقافة الأمازيغية، والنهوض بها للمساهمة في التنمية المستدامة.
- استعمال اللغة الأمازيغية من طرف الإدارات والسلطات العمومية، والمجالس المنتخبة.
- ضمان الحق في التواصل بين جميع المغاربة وترسيخ ثنائية اللغتين الرسميتين للدولة.
- تدعيم قيم التماسك والتضامن الوطني من خلال القيم الايجابية للثقافة الأمازيغية.
- تشجيع وإبراز ايجابيات التعدد اللغوي والتنوع الثقافي.

6-1 النصوص التنظيمية في تدريس اللغة الأمازيغية.

يتساءل مدرسو اللغة الأمازيغية عن علاقة تدريس هذه اللغة بالنصوص التنظيمية المنتظرة، ويكتسي التساؤل مشروعيته عندما نطرح أسئلة فرعية ذات ارتباط بالموضوع، وهي كالتالي: هل الوحدات والمكونات الدراسية التي تدرس في المدرسة المغربية تؤطرها نصوص تنظيمية، حتى تحقق نفس

[1] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

الشيء بالنسبة للغة الأمازيغية؟ هل القوانين المعمول بها منذ سنة 2003، سنة انطلاق تدريس اللغة الأمازيغية رديئة ينتظر تجويدها؟ هل النصوص التنظيمية المنتظرة ستحمل قواعد تنظيمية جديدة وجادة بشأن تدريس اللغة الأمازيغية؟...هي أسئلة كثيرة تطرح نفسها على كل مهتم بتدريس اللغة الأمازيغية وعلاقتها بالنصوص التنظيمية المنتظرة.

إن استحضار الخطب الملكية السامية، وما لها من القوة القانونية الإلزامية بشأن تدرييس اللغة الأمازيغية، والمقتضيات القانونية بشأن اختصاصات وزارة التربية الوطنية، واختصاصات الأكاديميات، يجعلنا نخرج بقناعة أكيدة أن تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية لا يحتاج إلى انتظار صدور النصوص التنظيمية، خاصة وأن التجربة انطلقت منذ سنة 2003، وأن المسؤول عن انتكاسات التجربة ليس غياب القوانين التنظيمية، وإنما غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة بشأن تفعيل النصوص الحالية.[1]

من أجل رفع كل لبس، سنقوم بسرد قائمة لأهم القوانين المؤطرة لتدريس اللغة الأمازيغية حاليا، كما سنقوم بتحديد الوزارة والأكاديميات ومجالس المؤسسة بشأن النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية (على سبيل المثال، لا الحصر)، شأنها في ذلك شأن باقي الوحدات، والمواد المدرّسة في المدرسة المغربية.

المبحث الثاني: القوانين ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية:

- المرسوم رقم 382-02-2 بتاريخ(17-7-2002) بتحديد اختصاصات وزارة التربية الوطنية (الجريدة الرسمية عدد 5024، بتاريخ 25-7-2002).[2]

[1] عبد الجليل معالي، المسألة الأمازيغية في المغرب العربي، ص 52.
[2] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

- ظهير شريف رقم 1-00-203 (2000) بتنفيذ القانون رقم 00-07 القاضي بإحداث الأكاديميات الحهوية للتربية والتكوين (الجريدة الرسمية عدد4798 ، بتاريخ 2000/5/25).
- المرسوم رقم 2-02-854 بتاريخ (10-02-2003) بمثابة النظام الأساسي العام لموظفي وزارة التربية الوطنية – كما وقع تغييره وتتميمه- (الجريدة الرسمية عدد 5082 بتاريخ 13-02-2003).
- المرسوم رقم 2-02-376 بتاريخ(17-07-2002) بمثابة النظام الأساسي العام لمؤسسات التعليم العمومي – كما وقع تعديله – (الجريدة الرسمية، عدد 5024، بتاريخ 25-07-2002).
- المرسوم رقم 2-11-672 بتاريخ (23-12-2011) في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (الجريدة الرسمية عدد6018، بتاريخ 02-02-2012).

انطلاقا من الاختصاصات الموكلة للوزارة بشأن تنفيذ سياسة الدولة في التعليم، وانطلاقا من مضامين اتفاقية الشراكة المبرمة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والوزارة بشأن إدماج تدريس الأمازيغية، في البرامج والمناهج الدراسية، فإن الوزارة موكل إليها ما يلي:[1]

- اتخاذ جميع التدابير الإدارية اللازمة لإدراج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية.
- إصدار مذكرات في هذا الشأن موجهة إلى جميع مصالحها المركزية والخارجية ذات الصلة بالموضوع.

2-1 دور الأكاديميات بشأن تنمية تدريس اللغة الأمازيغية جهويا:

[1] المرجع نفسه.

طبقا للفقرة الأولى من المادة 02 ،من الظهير المنظم لاختصاصات الأكاديميات جاء ما يلي: إعداد مخطط تنموي للأكاديمية يشمل مجموعة من التدابير والعمليات ذات الأولوية في مجال التمدرس طبقا للتوجهات والأهداف الوطنية، مع إدماج الخصوصيات والمعطيات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، الجهوية في البرامج التربوية، بما في ذلك الأمازيغية. يمكن تفعيل تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى المؤسسة من خلال مجالسها (مجلس التدبير، المجلس التربوي، المجالس التعليمية، ومجالس الأقسام)، وذلك بتفعيل أدوارها ومهامها باتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا للمادة 23 من النظام الأساسي العام لمؤسسات التعليم العمومي.[1]

ويمكن الإطلاع على القوانين ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية في مراجع الجريدة الرسمية أعلاه، كما نشير إلى أن الوزارة قامت بإصدار عدة مذكرات بشأن إدراج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية نذكر:[2]

- المذكرة الوزارية رقم 108-03 بتاريخ (01-09-2003) حول إدماج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية.
- المذكرة رقم 82-04 بتاريخ (20-07-2004) حول تنظيم الدورات التكوينية في بيداغوجيا وديداكتيك اللغة الأمازيغية.
- المذكرة رقم 90-05- بتاريخ (19-08-2005) حول تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية، وتكوين أساتذتها.

[1] الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

[2] المرجع نفسه.

- المذكرة رقم 133-07 بتاريخ (12-10-2007) حول إدماج الأمازيغية في المسارات الدراسية.
- المذكرة رقم 116-08 بتاريخ (26-09-2008) حول تنظيم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية.
- المذكرة رقم 187-10 بتاريخ (13-09-2010) حول تأطير وتتبع إجراء فروض المراقبة المستمرة لمادة اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي.
- المذكرة رقم 952-12 بتاريخ (09-07-2012) بشأن تسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية.
- المراسلة رقم 4094-02 بتاريخ (01-11-2012) في شأن تدريس اللغة الأمازيغية بمؤسسات التعليم الخصوصي.
- المراسلة رقم 2465-02 بتاريخ (03-10-2012) بشأن الترخيص لكتابة اسم المؤسسات التعليمية (بحرف تيفناغ).

يتضح مما سبق أن تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية غير مرتبط بانعدام النصوص القانونية، أو الإجراءات الإدارية، بل العلة في توقيف التفعيل، وأن ما يتوقع من النصوص التنظيمية في مجال النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية جاء في الشطر الثاني من الدستور بخصوص اللغة الأمازيغية :"...تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"، و " يحدد قانون تنظيم مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال

التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية".[1]

صحيح أن الدستور كوثيقة، وكإطار عام لا يمكن أن تتضمن جميع التفاصيل الإجرائية لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وأرجع ذلك إلى النصوص التنظيمية شأنها في ذلك شأن قوانين تنظيمية أخرى كالقانون التنظيمي الخاص بالجهات والقانون التنظيمي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، وقوانين تنظيمية أخرى. لكن الحكومة لم تضع النصوص التنظيمية المرتبطة باللغة الأمازيغية من أولوياتها مما سينعكس سلبا على تفعيلها مستقبلا، وفعلا بدأ أثر التأخر يظهر على عملية إعداد وإصدار النصوص ذات الارتباط بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ونذكر على سبيل المثال: الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، التي لم تذكر شيئا مهما حول تدريس هذه اللغة بسبب غياب النصوص التنظيمية نذكر على سبيل المثال[2] : مشروع التنظيم القضائي للمملكة الذي كان من المتوقع منه أن يتضمن على الأقل إمكانية الترافع بهذه اللغة أمام المحاكم، لكن سرعان ما تم التنصيص فيه على أن اللغة العربية هي لغة التقاضي أمام المحاكم، وصياغة الأحكام مع مراعاة المقتضيات الدستورية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

3-1 الطابع الرسمي للغة الأمازيغية:

عندما تصدر القوانين التنظيمية الخاصة باللغة الأمازيغية، سيطرح لنّا إشكال مرتبط بقوتها القانونية إزاء نصوص أخرى سبق وأن تم الحسم في مضامينها دون الإشارة الصريحة إلى الأمازيغية، وهكذا سندخل في حلقة مفرغة (من سبق؟ الدجاجة أم البيضة؟).

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019، ص 344.
[2] المرجع نفسه، ص 344.

إن المدرسة هي المحرك الأساسي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في الحياة العامة، لأن الأمر يعتمد أساسا على تعلم القراءة والكتابة باللغة الأمازيغية، وتعلم معجمها حسب التخصصات. فلكي يكون لنّا قاضيا، وإعلاميا، وإداريا يستعمل اللغة الأمازيغية في المرفق الذي ينتمي إليه، على المدرسة أن تنطلق اليوم لنصل بعد عشرون سنة، أما إذا تعثرنا مرة أخرى فسيتعثر كذلك تفعيل الطابع الرسمي لهذه اللغة.[1]

عموما ما يتوخى من النصوص التنظيمية المنظرة في مجال التعليم لايتعدى وضع آليات لتفعيل ما هو موجود مع التنصيص على التعميم والإلزامية، ووضع سقف زمني معقول للتحقق، فبخصوص التفعيل يجب الانتباه إلى العنصر البشري خاصة في بعده السوسيوثقافي (سلوكي، مهني، أخلاقي)، وهو العنصر الحسم والجوهري في التفعيل، وذلك بالتوظيف السليم والصحيح للنصوص التنظيمية والإجراءات الإدارية، ذلك أن النصوص القانونية هي قواعد ميتة وتفعيلها هو الذي يجعل الحياة تدب فيها، ولن يتم التغلب على هذا المشكل إلا بوضع إستراتيجية تواصلية، إدارية، وإعلامية فعالة.

إن الخطب الملكية، والدستور الجديد وضعا قواعد بالغة الأهمية للتأسيس لإعادة ثقة المجتمع بالمدرسة على أسس صلبة قوامها العدالة اللغوية، ولذلك كان لزاما على الحكومة أن تبادر إلى التفعيل الجاد.

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019، ص 345.

الخاتمة

الخاتمة

يتضح لنّا من خلال الصفحات السابقة لهذا البحث، أن:

1- الأمازيغية لغة ضاربة في القدم، ظلت صامدة لقرون شأنها شأن أبجديتها " تيفناغ"، التي تعد واحدة من أقدم الأبجديات في العالم، والتي تستخدم من قبل الميلاد إلى الآن.

2- أن اللغة الأمازيغية، لغة قائمة بذاتها وليست لغة متفرعة عن لغة أخرى.

3- أن هذه اللغة كانت سائدة في شمال إفريقيا.

4- تتكون اللغة الأمازيغية من ثلاثة وثلاثون حرفا.

5- اختلاف الآراء حول تاريخ وأصول هذه اللغة في كل من الجزائر والمغرب.

6- أن الإرادة السياسية المعبّر عنها في الدستور بشأن الأمازيغية، وما توفر لها من حماية دستورية ، وضمانات قانونية يعكس رغبة المشرّع في تدبير جيّد للموضوع عبر آليات سياسية، وقانونية تراعي القواعد الأساسية في الممارسة الديمقراطية التي تصبو إلى تطوير المجتمع.

7- تسمو هذه القوانين بالأمازيغية إلى ضمان الحقوق والحريات ، وترسيخ السلوك الحضاري في إدارة قضاياه.

8- دور الإستشراق في محاولته لطمس هذه اللغة والعمل على التفرقة بين السكان الأمازيغ، وإخوانهم العرب.

9- التمييز بشكل رسمي بين الأمازيغ والعرب فيما يسمى بالظهير البربري، الذي مهد لفصل البربر عن العرب، وتحويلهم إلى جماعة تابعة ثقافيا، وسياسيا لفرنسا.

الخاتمة

وفي الأخير، قام الدستور بتنصيص القوانين التي تقر على إجراء مجلس وطني للغات، والثقافة المغربية، وضرورة حماية هذه اللغات وتنميتها وفقا لمنظور استشراقي، ورؤية استراتيجية موحدة تتناغم مع المبادئ، والأسس التي يقوم الاختيار المعبّر عنه في الوثيقة الدستورية للبلاد. وأن هذا الدستور أقرّ آليات مهمة من شأن تفعيل وظائفها الدستورية، وأن يحصن مشروع النهوض الجيّد بالتنمية البشرية، التي نصت عليها عدة فصول من القانون، وما أسند إليها من مهام واختصاصات، ولعل هذه الإرادة الدستورية بحاجة إلى إرادة سياسية حقيقية من جهة الفاعلين السياسيين ، وخاصة من داخل العمل الحكومي قصد إنجاح ورشات الأمازيغية، ويمكن التأكيد على أن نجاح تفعيل الطابع السياسي الرسمي للأمازيغية سيكون مؤشرا قويا على نجاح الوثيقة الدستورية في استجابتها لتطلعات الشعب المغربي المشروعة، وكذا الشعب الجزائري بين النصوص القانونية، والإجراءات الدستورية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

المراجع

** الكتب:

1- محمد العربي عقون: الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية، التنوفي للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، الرباط، (د س).

2- محمد شفيق: ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغية، جمعية البحث والتبادل الثقافي،المغرب، (د ط)، 1989.

3- رفيق بن حصير: الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد6 جانفي 2014.

4- نجلاء نجاحي : مسيرة الأمازيغ في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، مجلة العلامة، جامعة ورقلة، عدد 5، ديسمبر، 2017.

5- إدريس الكتاني : ثمانون عاما من الحرب الفرونكوفونية ضد الإسلام واللغة العربية، نادي الفكر الإسلامي،الرباط،ط1، 2000.

6- الحسن بوعياد : الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة الدار البيضاء، الطبعة1 ، 1979.

7- أحمد شوقي بنبين : دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط 1، (د س).

8- محمد المكي الناصري : فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، دار توبقال للطباعة والنشر، ط1، 1993.

9- عبد الرحمن بن محمد الجيلاني الجزائري : تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ط1، 1954.

10-شارل ديغول: مذكرات الأمل، الجزء الرابع ، (د ط)، 1967.

11- عثمان سعدي: الاحتلال الفرنسي والهوية الأمازيغية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

12-عبد الحميد ابن باديس: الآثار، ج05، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 1979.

13-عبد الحميد ابن باديس: مجلة الشهاب ج4، 13 ربيع الثاني 1356 هـ/11 جوان 1937.

14-وعزي الحسين: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ط1، 2000.

15- أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلم السياسية، ديسمبر 2012.

16-محمد مرادسي: الأمازيغية لغة وهوية، رابطة الأوراس للثقافة الأمازيغية ، ط1، الجزائر، 1993.

** المجلات والجرائد:

1- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019.

2- الجريدة الرسمية ، عدد06، مؤرخة في 03 فيفيري 2016.

3- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019.

4- مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلة 9، عدد1 جوان 2018.

5- الجريدة الرسمية ، عدد14، مؤرخة في 7 مارس 2016.

6- مجلة البدر العدد6 سنة 2018

7- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 عدد 04، 2019.

** المواقع الإلكترونية:

1- مسلك الدراسات الامازيغية (مراجع تعلم اللغة الامازيغية- تعلم جديد) http//www.new-educ.com

2- عبد السلام أجرير: حقائق قد تصدم الأمازيغ https://tadwinet.net/2019/06/12

3- http//el.mouradia.dz/arabe/president/actiwtes

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

المقدمة..... **أ - ب**

المدخل..... **01- 06**

الفصل الأول: أصول اللغة الأمازيغية

المبحث الأول: تاريخ اللغة الأمازيغية في الجزائر والمغرب..... 08-10

الهوية الأمازيغية بين الأصالة والطمس الاستعماري..... 11-17

المبحث الثاني: النصوص التنظيمية في مجال النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية..... 18-22

تفعيل الطابع الرسمي: المستويات والبادئ..... 23-25

الفصل الثاني: دسترة اللغة الأمازيغيةبين الجزائر والمغرب..... 27

المبحث الأول: الوثائق الدستورية المنصوص عليها – نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية-.....27

- ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية..... 27-28
- دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة..... 28
- ادماج اللغة الأمازيغية في المناهج الدراسية..... 29

-التعديلات الدستورية لأزمة الهوية الوطنية..... 30-33

- نماذج من القوانين المنصوص عليها لترسيم اللغة الأمازيغية..... 34-35
- النصوص التنظيمية في تدريس اللغة الأمازيغية..... 35-36

المبحث الثاني: القوانين ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية:..... 36-37

- دور الأكاديميات بشأن تنمية تدريس اللغة الأمازيغية جهويا..... 37-40

- الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.....40-41

الخاتمة.....43 -44

المصادر والمراجع.....46 -48

فهرس الموضوعات.....50-51